منصات التواصل الاجتماعي وتفكك الأسرة: مسؤولية من؟

Social Media Platforms and Family Breakdown: Who Is Responsible?

د. جواد بولويحة *

تاريخ التقديم: 2025/12/22 تاريخ القبول 2026/05/13 تاريخ النشر: 2026/06/30

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة أثر منصات التواصل الاجتماعي على استقرار الأسرة، مع التركيز على المحتوى التحريضي الذي يسهم في تفكك العلاقات الزوجية. أظهرت الدراسات أن بعض المؤثرين أو "خبراء العلاقات" ينشرون رسائل تشجع على الانفصال ورفض التسامح وتضخيم الخلافات الزوجية، مما يؤدي إلى ضعف التواصل والتفاهم بين الأزواج ويسهم في تفكك الأسر. وتشير الدراسة إلى أن القانون المغربي لا يجرم التحريض على الطلاق صراحة، إلا أن بعض نصوص القانون الجنائي، وقانون الصحافة، وقانون محاربة العنف ضد النساء يمكن تكييفها لتغطية حالات محددة، كما بحثت الدراسة حدود المسؤولية القانونية والأخلاقية للأطراف المعنية، بما في ذلك المؤثرين والمنصات الرقمية والمتابعين، وقدمت مقترحات لتعزيز الحماية القانونية والتوعوية للأسرة. وتشمل هذه المقترحات تطوير آليات رقابة فعّالة على المحتوى، وتعزيز الوعي الرقمي والقيمي لدى أفراد الأسرة، وتفعيل دور المؤسسات التعليمية والدينية في توجيه الأبناء نحو الاستخدام المسؤول للتقنيات الرقمية، تهدف الدراسة إلى تقديم رؤية متكاملة تربط البعد الاجتماعي بالقانوني، بما يساهم في حماية الأسرة وصيانة قيمها في ظل التحولات الرقمية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: منصات التواصل الاجتماعي، تفكك الأسرة، المسؤولية.

Abstract:

This study examines the impact of social media platforms on family stability, focusing on provocative content that contributes to the disintegration of marital relationships. Research shows that some influencers or “relationship experts” publish messages encouraging separation, rejecting tolerance, and amplifying marital conflicts, which weakens communication and understanding between spouses and contributes to

* جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس . jawad.boulouiha@usmba.ac.ma

family breakdown. The study indicates that Moroccan law does not explicitly criminalize incitement to divorce; however, certain provisions in the Penal Code, the Press Law, and the Law on Combating Violence Against Women can be adapted to cover specific cases. The study also explores the legal and ethical responsibilities of the involved parties, including influencers, digital platforms, and followers, and offers proposals to enhance legal and educational protection for families. These proposals include developing effective content monitoring mechanisms, raising digital and moral awareness among family members, and activating the role of educational and religious institutions in guiding children toward responsible use of digital technologies. The study aims to provide an integrated perspective linking social and legal dimensions to protect the family and preserve its values amid contemporary

Keywords: Social media platforms, Family disintegration, Responsibility.

مدخل:

أضحت منصات التواصل الاجتماعي في الزمن الرقمي الراهن فاعلاً اجتماعياً مؤثراً يتجاوز نطاق الترفيه وتبادل المعلومات، ليمس بشكل مباشر البنية الأسرية والعلاقات الزوجية على وجه الخصوص. فقد كشفت الدراسات الميدانية والاجتماعية عن تزايد واضح في حالات التوتر والانفصال الأسري المرتبطة بتأثير المحتوى الرقمي، لا سيما حين يُستهلك هذا المحتوى بشكل غير واعٍ ودون تمحيص نقدي من قبل أفراد الأسرة. ويتفاقم هذا التحدي مع بروز ظاهرة "المؤثرين الأسريين"، الذين يقدّمون محتويات ذات طابع توجيهي أو استشاري تفتقر في كثير من الأحيان إلى التأصيل العلمي أو المرجعية الأخلاقية والشرعية، وتقوم على تجارب شخصية أو منطق الإثارة والتفاعل.

أمام هذا الواقع، تُطرح تساؤلات ملحة حول حدود حرية التعبير في المجال الرقمي، ومدى مسؤولية المنصات الرقمية في مراقبة المضامين التي قد تضر بالنسيج الأسري، فضلاً عن دور الدولة في وضع أطر قانونية تنظّم هذا الفضاء، ومسؤولية الأسرة ذاتها في تنمية الحس النقدي والوعي القيمي لدى أبنائها. ومن ثم، فإن مقاربة هذه الظاهرة تستدعي تفكيراً متعدد الأبعاد، يدمج بين التحليل القانوني والنفسي والديني والتربوي، في أفق بناء خطاب رقمي مسؤول يواكب التحولات ويحافظ على تماسك الأسرة.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تطرح إشكالاً معاصراً يربط بين تأثير المحتوى الرقمي واستقرار الأسرة، وتسلط الضوء على الفراغ القانوني أو ضعف التفعيل التشريعي فيما يخص مراقبة هذا النوع من المضامين الرقمية التي قد تُلحق ضرراً مباشراً بالعلاقات الزوجية وحقوق الأطراف. كما تطرح تساؤلات حول حدود حرية التعبير والمسؤولية القانونية عن التأثير السلبي للمحتوى المنشور، سواء من طرف المؤثرين أو المنصات أو حتى المتابعين.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى مقاربة ظاهرة المحتوى التحريضي على العلاقات الزوجية عبر منصات التواصل الاجتماعي من زاوية قانونية واجتماعية، من خلال توصيفها استنادًا إلى نماذج واقعية تبرز مدى تأثيرها على استقرار الأسرة. كما تسعى إلى تحليل المسؤولية القانونية الواقعة على عاتق المؤثرين في ضوء القوانين المغربية الجاري بها العمل، كالقانون الجنائي، وقانون الصحافة والنشر، ومدونة الأسرة، مع إبراز أوجه القصور في المنظومة القانونية الحالية أو ضعف تفعيلها العملي في التصدي لهذه الظاهرة. وتتوخى الدراسة في النهاية تقديم آليات واقعية وقابلة للتطبيق، من خلال مقترحات قانونية وتنظيمية تهدف إلى الحد من الأثر السلبي لهذا النوع من المحتوى، بما يضمن حماية كيان الأسرة دون المساس بحرية التعبير، في إطار من التوازن بين الحقوق والمسؤوليات.

إشكاليات الدراسة:

الإشكالية المركزية التي تنطلق منها الدراسة هي :

إلى أي حد يُمكن تحميل المسؤولية القانونية للأشخاص أو المنصات الذين ينشرون محتوى يؤدي إلى خراب البيوت، وما مدى كفاية النصوص القانونية الحالية لحماية الأسرة من هذا التأثير الرقمي؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، ستنقسم الدراسة إلى المحاور التالية :

١. التأثيرات الاجتماعية والقانونية للمحتوى التحريضي على العلاقات الزوجية عبر منصات التواصل
٢. حدود المسؤولية وسبل تعزيز الحماية القانونية للأسرة في الفضاء الرقمي

المبحث الأول: التأثيرات الاجتماعية والقانونية للمحتوى التحريضي على العلاقات الزوجية عبر منصات التواصل

يتناول هذا المحور دراسة التأثيرات الاجتماعية والقانونية للمحتوى التحريضي المنتشر عبر منصات التواصل على العلاقات الزوجية، مسلطًا الضوء على الدور الذي يلعبه هذا المحتوى في إضعاف استقرار الأسرة وإثارة النزاعات الداخلية بين الزوجين. كما يسلط الضوء على الإطار القانوني المغربي وكيفية معالجة مثل هذه الظواهر، مع التركيز على مدى كفاية التشريعات القائمة في مواجهة التدفق الرقمي للمحتوى التحريضي وحماية الأسرة من آثاره السلبية.

الفقرة الأولى: الأثر الاجتماعي للمحتوى التحريضي على استقرار الأسرة

شهدت السنوات الأخيرة تصاعدًا مقلقًا في تأثير المحتوى التحريضي المنتشر على منصات التواصل الاجتماعي، حيث لم يعد يقتصر تأثيره على الترفيه أو التسلية، بل امتد إلى الحياة الزوجية والعلاقات الأسرية بشكل مباشر وغير مباشر. يقوم بعض المؤثرين الرقميين بنشر نصائح وآراء شخصية، غالبًا دون أي خلفية علمية أو تربوية، تشجع على الانفصال، وتقلل من قيمة التسامح والحوار داخل الأسرة، وتضخم الخلافات الصغيرة لتصبح أزمات حقيقية.

كما يسهم هذا النوع من المحتوى في إعادة تشكيل تصور الأفراد للزواج، إذ يُنظر إليه على أنه عبء ثقيل لا يحتمل، بدل أن يُفهم كعلاقة قائمة على الصبر والتفاهم المتبادل. وتتفاقم المشكلة عند اعتماد بعض الأزواج على هذه الرسائل الرقمية في اتخاذ قرارات حاسمة مثل الطلاق، دون وعي أو مراجعة موضوعية لسياق علاقتهم، ما يؤدي إلى تفكك أسر متعددة. ومن هنا، تظهر الحاجة الملحّة لتوعية الأسر بالوعي الرقمي، وتعزيز قدرة الأبوين على التمييز بين المحتوى المفيد والتحريضي، بالإضافة إلى وضع ضوابط تشريعية وأخلاقية لمواجهة هذه الظاهرة، (بوسنة ٢٠٢٥ ص: ٦٨)

يتجلى ذلك في محتويات تقدمها بعض المؤثرات والمؤثرين ممن يفتقرون لأي تكوين علمي أو قانوني، لكنهم يقدمون أنفسهم كـ"خبراء علاقات"، في حين أن طرحهم يتضمن تحريضًا ضمنيًا على الانفصال والطلاق، وخصوصًا عند النساء، من خلال مفاهيم مثل "تحرري من العلاقة السامة" أو "استعيدي نفسك بالخروج من الزواج"، وهي مفاهيم تنزع من العلاقة الزوجية بعدها القيمي والتكاملي، وتحولها إلى ساحة صراع. (أبو العلا، ٢٠٢١ ص: ٥٦)

من الناحية الاجتماعية، يؤدي التعرض المتكرر لهذا النوع من الخطاب إلى تآكل ثقافة الحوار والتفاهم داخل الأسرة، حيث يصبح كل من الزوجين مشبعًا بخطابات خارجية تولد الشكوك وتزرع التوتر (الهاشمي، ٢٠١٩ ص: ٥٦).

وقد أوضحت دراسة أجريت في الولايات المتحدة (Smith, L., & Johnson. 2020 p74) . أن ٦٨٪ من الأزواج الذين يتابعون بانتظام محتوى "النصائح العاطفية" على السوشيال ميديا تأثرت قراراتهم الأسرية بشكل مباشر بهذا المحتوى، ما أدى إلى ارتفاع معدلات الانفصال بينهم، خاصة حين يكون المحتوى قائمًا على تأجيج المشاعر لا على التوجيه العلمي.

أما في السياق العربي، فقد أشارت دراسة للباحثة سمية علي إلى أن العزلة الرقمية التي يسببها الانغماس في هذه المنصات تُضعف الترابط الأسري، وتخلق بيئة نفسية تهيئ لتضخيم المشكلات الزوجية، حيث يصبح كل فرد أسيرًا لفقاعة رقمية تؤكد له أنه دائمًا على حق، ما يلغي مبدأ التفاهم والتسامح في حل النزاعات (سمية، ٢٠٢٢ ص: ٩٨)

كما أشارت دراسة إلى أن الإفراط في استخدام منصات التواصل الاجتماعي يؤثر سلبًا على جودة التواصل بين الزوجين، ويزيد من حدة سوء الفهم والنزاعات اليومية، خصوصًا عند تبادل الرسائل الفورية والمحتوى التحريضي دون نقاش مسبق، (الحربي، أ.، محمد، س.، & الزهراني، ر. ٢٠٢١ ص: ٤٨) كما أظهرت دراسة أن متابعة الأبناء للمحتوى الرقمي يمكن أن تخلق ضغطًا نفسيًا على الأبوين، مما يقلل من الوقت المخصص للتفاعل الأسري المباشر، ويضعف قدرة الأسرة على حل المشكلات بالطرق التقليدية (بشير، م.، & أبو زيد، ل. ٢٠٢٠ ص: ٧١). وتؤكد هذه الدراسات أن الانغماس في المحتوى الرقمي دون رقابة أو وعي تربوي يعزز العزلة النفسية والاجتماعية داخل الأسرة، ويزيد من احتمالية تفاقم الخلافات الزوجية .

إن هذا التأثير المتراكم يجعل من المحتوى التحريضي عاملاً بنيويًا في خلخلة الاستقرار الأسري، ويُبرز الحاجة إلى استراتيجيات قانونية وتربوية تضمن التوازن بين حرية التعبير، ومسؤولية حماية النسيج الأسري من التلاعب العاطفي الرقمي.

الفقرة الثانية: التكييف القانوني لهذا النوع من المحتوى في ضوء التشريعات المغربية

من الناحية القانونية، يطرح المحتوى التحريضي على منصات التواصل الاجتماعي أسئلة مركزية حول مسؤولية ناشريه وتأثيره على العلاقات الزوجية، وهل يمكن تحميلهم المسؤولية المدنية أو الجنائية عن الضرر الناتج عن الطلاق أو النزاعات الأسرية. في المغرب، لا توجد نصوص صريحة تجرّم التحريض على الطلاق أو التدخل في الحياة الزوجية، لكن يمكن تكييف بعض

الحالات القانونية ضمن نصوص القانون الجنائي، مثل التحريض على ارتكاب فعل ضار، والسب والقذف والتشهير (المادة ٤٤٧ من القانون الجنائي المغربي، المعدلة بموجب القانون ١٠٣.١٣)، وكذلك في إطار قانون الصحافة وقانون محاربة العنف ضد النساء.

تشير الدراسات إلى أن الغياب النسبي للرقابة القانونية على المحتوى الرقمي، مقابل سرعة انتشاره وعمقه النفسي على المتلقين، يخلق فجوة حماية للأسرة، مما يزيد من إمكانية تفاقم الخلافات الزوجية.(Boukhari, A. 2021p 220).

كما أن بعض الباحثين يلفتون الانتباه إلى ضرورة استحضار المقاربة المقارنة، حيث تطبق بعض الدول العربية معايير أكثر صرامة على المحتوى الرقمي الذي يمس الحياة الخاصة أو يشجع على التفكك الأسري، مثل مصر والأردن، عبر قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية، (El-Masry, S. 2020 p 67)

إضافة إلى الجانب القانوني، يُشير الباحثون إلى البعد الاجتماعي، إذ يلعب المحتوى التحريضي دورًا في إعادة تشكيل تصور الزوجين للزواج، فيغدو الانفصال خيارًا يُبرر رقمياً أكثر من كونه خيارًا مدروسًا، ما يستدعي تعزيز وعي المستخدمين وممارسات الرقابة الذاتية والأسرة الرقمية، (سمية، ٢٠٢٢ ص: ٤٢).

ومن هذا المنطلق، يتضح أن حماية الأسرة في ظل الثورة الرقمية تتطلب مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد تجمع بين البُعد القانوني، التربوي، والثقافي. من الناحية القانونية، ينبغي تعزيز التشريعات والآليات القضائية التي تحد من انتشار المحتوى التحريضي على الطلاق والعنف الأسري، وتوضيح مسؤولية الأطراف المختلفة، سواء كانوا مؤثرين رقميين أو منصات التواصل أو المتابعين. أما البُعد التربوي، فيركز على تزويد أفراد الأسرة بالأدوات والوعي اللازمين للتعامل النقدي مع المحتوى الرقمي، وغرس قيم الحوار والتسامح، وتنمية مهارات إدارة الخلافات بطريقة مسؤولة. ويشمل البُعد الثقافي تعزيز القيم المجتمعية والدينية التي تحافظ على وحدة الأسرة وترسيخ هوية الأفراد في مواجهة الرسائل الرقمية المتضاربة. كما يجب تطوير آليات رقابة فعّالة على المحتوى الرقمي، بالتعاون بين السلطات الرسمية والمنصات الرقمية، مع تعزيز التثقيف القانوني والرقمي للأسر لتقليل المخاطر الناتجة عن التعرض غير المراقب للمحتوى التحريضي. كل هذه الإجراءات تُسهم في خلق بيئة رقمية أكثر أمانًا تحمي الأسرة من التفكك وتعزز استقرارها الاجتماعي والقيمي.

المبحث الثاني: حدود المسؤولية وسبل تعزيز الحماية القانونية للأسرة في الفضاء الرقمي

يسلط الضوء هذا المبحث على حدود المسؤولية القانونية والأخلاقية المتعلقة بتأثير المحتوى الرقمي على الأسرة في الفضاء الإلكتروني، مع التركيز على الأطراف المختلفة: المؤثرين، منصات التواصل، والمتابعين. كما يسعى إلى تقديم مقترحات لتعزيز الإطار القانوني والتربوي، لضمان حماية الأسرة من التدخلات الضارة والمحتوى التحريضي، مع توعية المجتمع بأهمية الرقابة الذاتية والاستخدام المسؤول للتقنيات الرقمية.

الفقرة الأولى: المسؤوليات المتعددة (المؤثر – المنصة – المتابع)

تتناول هذه الفقرة توزيع المسؤوليات المتعلقة بالمحتوى التحريضي على منصات التواصل الاجتماعي، موضحة أن المسؤولية لا تقع على ناشر المحتوى وحده، بل تتقاسمها عدة أطراف. فالمؤثر يتحمل مسؤولية أخلاقية ومهنية في تقديم محتوى مسؤول يحترم خصوصية الحياة الزوجية، بينما تتحمل المنصات الرقمية مثل فيسبوك وتيك توك ويوتيوب مسؤولية وضع سياسات صارمة لمراقبة وحذف المحتوى الضار. كما يقع على المتابع مسؤولية الوعي النقدي والتمييز بين المشورة الشخصية والمعلومات المؤهلة، بحيث يسهم كل طرف في خلق بيئة رقمية إما داعمة لاستقرار الأسرة أو مهددة لها بحسب مستوى الرقابة والتوعية المتاحة.

معلوم مسؤولية المحتوى التحريضي على منصات التواصل الاجتماعي تعد شبكة متكاملة تشمل ثلاثة أطراف رئيسية: المؤثر، المنصة الرقمية، والمتابع. يتحمل المؤثر مسؤولية أخلاقية ومهنية تجاه جمهورهم، خاصة فيما يتعلق بالمواضيع الحساسة مثل الحياة الزوجية. فالنشر العشوائي لنصائح مبنية على التجارب الشخصية أو الأحكام المسبقة دون خلفية علمية أو تربوية يمكن أن يؤدي إلى تشويه تصور الأفراد للزواج، وزيادة النزاعات بين الأزواج، وحتى دفع البعض لاتخاذ قرارات حاسمة كالطلاق أو الهجر بناءً على "تحفيز رقمي" غير مسؤول (العنزي، ٢٠٢٠، ص: ٤٥) لذلك يُعد دور المؤثر في التوجيه الرقمي مسئولية مزدوجة تجمع بين الجانب الأخلاقي والمهني .

أما المنصات الرقمية، فهي ليست مجرد ناقل للمحتوى، بل تتحمل مسؤولية قانونية واجتماعية في ضبط ما يُنشر على شبكاتها. ففرض سياسات صارمة للمراقبة، ووضع آليات فعّالة للإبلاغ عن المحتوى الضار، والحد من انتشاره، يُعد خطوة أساسية للحفاظ على استقرار الأسرة. الدراسات تشير إلى أن ضعف الرقابة أو التأخر في التدخل يؤدي إلى انتشار محتوى تحريضي

واسع التأثير، مما يزيد من صعوبة توجيه الأبناء والحفاظ على التوازن الأسري، Smith, A., & Duggan, M. 2013 p45).

أما المتابع، فهو الطرف الثالث الذي يملك دورًا مهمًا في حماية نفسه وأسرته من التأثير السلبي للمحتوى. إذ يجب على الأفراد تنمية الوعي الرقمي والقدرة على التمييز بين المعلومات المبنية على أسس علمية وبين المحتوى الشخصي أو الترفيهي، وعدم اتخاذ قرارات مصيرية بناءً على محتوى غير موثوق(Brown, J. 2019 p 6) هذه المسؤوليات الثلاثة تتشابك لتشكل بيئة رقمية قد تدعم الأسرة وتحصّنها، أو تعرضها للخطر، حسب مستوى وعي جميع الأطراف وتطبيق سياسات الرقابة .

في هذا الصدد، أظهرت الدراسات في السنوات الأخيرة أن مسؤولية المحتوى الرقمي التحريضي على العلاقات الأسرية لا تقع على عاتق ناشره فقط، بل تتوزع بين عدة أطراف مترابطة. فقد أكد دراسة أن المؤثرين الرقميين يلعبون دورًا بارزًا في نقل سلوكيات وقيم قد تؤثر سلبًا على استقرار الأسرة، خصوصًا عند تقديم نصائح أو مواقف شخصية دون تأهيل علمي أو نفسي، (العلمي، ٢٠٢٠ ص: ٥٤). وأشارت دراسة أخرى إلى أن منصات التواصل الاجتماعي تتحمل جزءًا من المسؤولية القانونية والأخلاقية من خلال تطوير سياسات رقابية صارمة لمكافحة المحتوى الضار والتحريضي، مع ضرورة المقارنة بين التجارب المحلية والدولية، (الهاشمي، ريم. ٢٠١٩ ص: ١٠٧).. على صعيد المتابعين، بينت الدراسات الأجنبية مثل Smith, Smith & Duggan (J., & Duggan, M. 2013) و Livingstone & Helsper (Livingstone, S., & Helsper, E. 2007). إن وعي المستخدمين وحرصهم على التحقق من مصداقية المحتوى وتوجيه الأبناء يساهم في الحد من التأثيرات السلبية، ويعيد توازن العلاقات الأسرية. ومن ثم، تشكل هذه المسؤوليات المشتركة شبكة حماية أو تهديد للأسرة، وفق مستوى الرقابة والمحاسبة الذي تمارسه الأطراف كافة.

الفقرة الثانية: مقترحات لتعزيز الإطار القانوني والتوعوي لحماية الأسرة

في ظل قصور النصوص الحالية، تُطرح الحاجة إلى وضع إطار قانوني خاص بمحتوى التدخل في الحياة الزوجية، كما يمكن التفكير في توسيع مفاهيم "التحريض الضار" لتشمل التأثير الرقمي الذي يؤدي إلى تفكيك الأسر. إضافة إلى ذلك، ينبغي تفعيل دور النيابة العامة في تتبع المحتوى المسيء، وتكثيف الحملات التحسيسية حول مخاطر التفاعل العشوائي مع هذا النوع من

المنشورات. كما يُوصى بإنشاء وحدات استماع أسرية رقمية تابعة لمؤسسات الدولة أو المجتمع المدني، تُعالج الخلافات بشكل سري ومهني، بعيدًا عن السوشيال ميديا.

معلوم أن الأبحاث القانونية تشير إلى أن النصوص الحالية في التشريعات المغربية والدولية لا تكفي لمعالجة التأثير السلبي للمحتوى الرقمي التحريضي على العلاقات الزوجية، ما يفرض تطوير إطار قانوني متكامل يحدد مسؤولية كل طرف ويشمل الإجراءات الوقائية والعقوبات الرادعة، (العنزي، ٢٠٢٠ ص: ٧٨). .يُقترح توسيع مفهوم "التحريض الضار" ليشمل السلوك الرقمي الذي يؤدي إلى تفكيك الأسرة، وتحديد مسؤوليات كل من المؤثر، المنصة الرقمية، والمتابع، بما يضمن توازن الحقوق والواجبات. كما يُنصح بتفعيل دور النيابة العامة ومؤسسات الرقابة القانونية في رصد المحتوى المؤذي وسرعة حذفه أو تقييده، مع تقديم إجراءات قانونية واضحة ضد المخالفين.

من جانب آخر، تؤكد الدراسات النفسية والاجتماعية على ضرورة الدمج بين الإجراءات القانونية والحملات التوعوية، من خلال تربية الأبناء على وعي رقمي وقيمي، وتعليمهم مهارات التفكير النقدي تجاه المحتوى المنشور على الإنترنت .(Brown, J. 2019 p. 62) ويُوصى بإنشاء وحدات استماع أسرية رقمية متخصصة تابعة للدولة أو المجتمع المدني، تُعنى بحل النزاعات الزوجية والخلافات الأسرية بشكل مهني وسري، بعيداً عن تأثير منصات التواصل الاجتماعي، وتقديم الدعم النفسي والإرشاد القيمي للأزواج والأبناء على حد سواء. كما يمكن تطوير برامج تدريبية للمؤثرين على تحمل مسؤولياتهم الأخلاقية والاجتماعية، بما يعزز بيئة رقمية آمنة للأسرة ويحد من التفكك الأسري الناتج عن التحريض الرقمي .

كما تشير الدراسات الحديثة إلى أن تعزيز الحماية القانونية والتوعوية للأسرة في الفضاء الرقمي أصبح ضرورة ملحة، في ظل تنامي التأثير السلبي لبعض المحتويات على تماسك الأسرة واستقرارها. فقد خلصت دراسة (بوسنة، ٢٠٢٥ ص: ٩٤) إلى وجود قصور تشريعي واضح في النصوص القانونية المتعلقة بحماية الأسرة من المحتوى التحريضي الرقمي، خصوصاً في ظل ضعف تفعيل القوانين ذات الصلة مثل القانون الجنائي وقانون محاربة العنف ضد النساء رقم ١٠٣.١٣، الذي يمكن أن يشمل في تفسيره التحريض الإلكتروني والنفسي. كما أظهرت دراسة (الحارثي ٢٠١٧ ص: ٤٧) أن التوعية الأسرية والرقابة التربوية تمثل خط الدفاع الأول ضد الآثار السلبية لمحتوى التواصل الاجتماعي، داعية إلى إدماج التربية الرقمية ضمن المناهج التعليمية. وفي السياق نفسه قدم تقرير (CSG South 2025) نماذج تشريعية دولية تبرز دور الدولة في

حماية القُصّر والمؤثرين من الاستغلال الرقمي. من هنا، تبرز الحاجة إلى مراجعة شاملة للمنظومة القانونية، مع دعمها بإستراتيجيات توعية مستدامة تستهدف الأسرة بمختلف مكوناتها.

خاتمة :

تؤكد هذه الدراسة أن منصات التواصل الاجتماعي أصبحت عاملاً مؤثرًا بشكل مباشر وغير مباشر على استقرار الأسرة، لا سيما عبر المحتوى التحريضي الذي يروج للخلافات الزوجية ويضعف أواصر التفاهم والتواصل بين الزوجين. وقد أظهرت التحليلات الاجتماعية أن هذا المحتوى يُغيّر نظرة المتابعين إلى الزواج، ويشجع على الانفصال ورفض التسامح، ما يفضي إلى تفكك العديد من الأسر. من الناحية القانونية، كشفت الدراسة عن قصور النصوص التشريعية الحالية في مواجهة هذه الظاهرة، حيث تفتقر القوانين المغربية إلى نصوص صريحة لمعالجة التحريض الرقمي على الطلاق، ما يفرض تكييف بعض المواد العامة مثل قانون الصحافة، وقانون محاربة العنف ضد النساء، لمواكبة هذه المستجدات .

كما أبرزت الدراسة تعدد المسؤوليات بين المؤثر، والمنصة الرقمية، والمتابع، مما يستدعي تعزيز الرقابة الرقمية ورفع مستوى الوعي لدى جميع الأطراف.

وتشمل المقترحات العملية مجموعة من التدابير المترابطة تهدف إلى تعزيز الحماية القانونية والتوعوية للأسرة في الفضاء الرقمي، من بينها:

- وضع إطار قانوني واضح يجرّم المحتوى التحريضي الذي يؤدي إلى تفكك الأسرة، سواء بشكل مباشر أو ضمني، مع تكييف القوانين الحالية لتشمل الأفعال الرقمية، خاصة عبر تعديل بعض مقتضيات القانون الجنائي ومدونة الأسرة لتشمل الأذى غير المادي والرقمي.
- إطلاق حملات توعوية رقمية وقيمية موجهة للأسرة، تهدف إلى تعزيز ثقافة الاستخدام الواعي والمسؤول لوسائل التواصل الاجتماعي، مع إشراك مؤسسات الدولة، المجتمع المدني، والمؤثرين الإيجابيين في هذا الجهد.
- إحداث وحدات استماع أسرية رقمية تتبع لوزارة الأسرة أو المجتمع المدني، توفر استشارات أسرية وقانونية مجانية وسرية عبر الإنترنت، بما يتيح معالجة النزاعات الزوجية قبل تفاقمها.

تبرز أهمية دمج البعد الاجتماعي بالقانوني والتربوي لتحقيق حماية شاملة للأسرة في الفضاء الرقمي، وضمان صيانة قيمها واستقرارها أمام تحديات العصر الرقمي المعاصر.

المصادر والمراجع:

- أبو العلا، محمد. تأثير الإعلام الرقمي على استقرار الأسرة العربية. المركز العربي للدراسات الاجتماعية ٢٠٢١ .
- الهاشمي، فاطمة. وسائل التواصل الاجتماعي والعلاقات الأسرية. دار الفكر العربي، القاهرة.٢٠١٩
- العنزي، سمية. وسائل التواصل الاجتماعي والأسرة: دراسة في التأثيرات الاجتماعية والقانونية. الرياض: دار الفكر المعاصر ٢٠٢٠.
- علي، سمية، الأسرة في زمن العزلة الرقمية. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ١٥. ٢٠٢٢
- الحربي، أ.، محمد، س.، & الزهراني، ر. تأثير منصات التواصل الاجتماعي على العلاقات الزوجية في العالم العربي. مجلة الدراسات الاجتماعية، ١٢(٣)، ٤٠-٥٥ .٢٠٢١
- بشير، م.، & أبو زيد، ل. الانغماس الرقمي للأسرة: انعكاساته النفسية والتربوية. مجلة الأسرة المعاصرة، ٨(٢)، ٦٠-٧٠ .٢٠٢٠
- بنونة، م. المسؤولية القانونية عن المحتوى الرقمي في المغرب: دراسة تحليلية. مجلة العلوم القانونية، ١٠(٢)، ص. ٥٥-٧٢ .٢٠١٩
- سمية علي. العزلة الرقمية وتأثيرها على الترابط الأسري في العالم العربي. مجلة العلوم الاجتماعية، ١٥(٤)، ص. ٣٣-٥٠. ٢٠٢٢
- العنزي، سمية. وسائل التواصل الاجتماعي والأسرة: دراسة في التأثيرات الاجتماعية والقانونية. الرياض: دار الفكر المعاصر، ص. ٤٥ .٢٠٢٠
- العلمي، محمد، أثر الإعلام الرقمي على العلاقات الأسرية في المغرب. مجلة الإعلام والاتصال، العدد ١٢، ٢٠٢٠ ٤٥-٦٧ .
- الهاشمي ريم. المسؤولية القانونية لمنصات التواصل الاجتماعي. مجلة الحقوق الرقمية، العدد ٤، ٢٠١٩ ١٠١-١٢٤.
- بوسنة ياسين. الحماية القانونية للأسرة في الفضاء الرقمي: بين الفراغ التشريعي وضرورات الإصلاح، مجلة الدراسات القانونية، العدد ١٢، ٢٠٢٥، ص. ٨٥-١٠٢.
- الحارثي أشواق. أثر الإعلام الجديد على العلاقات الأسرية: دراسة اجتماعية تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٧.

المراجع الأجنبية:

- Smith, A., & Duggan, M. Online harassment 2013. Pew Research Center٢٠١٣
- CSG South. From Likes to Laws: The Impact of Social Media on Family Stability and Legal Responsibility. Council of State Governments, Southern Office, 2025.
- Brown, J. Digital media literacy and family dynamics. London: Routledge٢٠١٩
- Smith, J., & Duggan, M. Online harassment and digital responsibility: Implications for family relationships. Pew Research Center.٢٠١٣
- Livingstone, S., & Helsper, E. Parental mediation of children's internet use. Journal of Broadcasting & Electronic Media, 51(4), 432–449.٢٠٠٧
- Smith, L., & Johnson, R. Social Media Influence on Marital Conflict: A Growing Concern. Family Relations Journal, 69(4), 512–528.٢٠٢٠
- Boukhari, A. Social media, legal frameworks, and family protection in Morocco. International Journal of Law and Information Technology, 29(3), ٢١٥–٢٠٠.٢٠٢١
- El-Masry, S. Cyber content and civil liability in the Arab world. Journal of Middle Eastern Legal Studies, 12(1), ٦٠–٤٥.٢٠٢٠
- Brown, J. Digital media literacy and family dynamics. London: Routledge, p. 62 .٢٠١٩